

Distr.: General
30 October 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة

تولت توغو رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو ٢٠١٣. وقد أعد تقييم لأعمال المجلس تحت إشرافي بالتشاور مع أعضاء المجلس الآخرين (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كودجو مينان

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

151113 151113 13-53859 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة توغو (أيار/مايو ٢٠١٣)

عقد مجلس الأمن خلال فترة تولي توغو رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو ٢٠١٣، ١٣ جلسة علنية و ١٢ جلسة مشاورات مغلقة. وعقد أيضا جلسة خاصة واحدة وجلسي حوار تفاعلي غير رسمي وجلسة واحدة بصيغة آريا.

واعتمد المجلس ثلاثة قرارات وبيانين رئاسيين وأصدر تسعة بيانات صحفية.

أفريقيا

الصومال

في ٢ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٠٢ (٢٠١٣) الذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وأسند إليها ولاية بذل المساعي الحميدة لدعم عملية إحلال السلام وتحقيق المصالحة التي تضطلع بها حكومة الصومال الاتحادية، وتقديم مشورة ذات طابع استراتيجي بشأن السياسات العامة في مجالي بناء السلام وبناء الدولة حسب الاقتضاء. وستساعد البعثة أيضا الحكومة في تنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية، وخاصة المساعدة المقدمة لإصلاح القطاع الأمني والأمن البحري، وفي بناء قدراتها فيما يتعلق بالتهوض باحترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة وحماية الطفولة ومنع أعمال العنف الجنسي والجنساني المتصلة بالتزاع وتعزيز مؤسسات العدالة في الصومال. وستقوم البعثة أيضا برصد الانتهاكات والاعتداءات في مجال حقوق الإنسان والتحقيق وتقديم تقارير بشأنها.

وقرر المجلس أن يتولى رئاسة البعثة ممثل خاص للأمين العام يكون مقره في مقديشو ينصب بحلول ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ لمدة ١٢ شهرا أولية تجدد حسب الاقتضاء.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٦ أيار/مايو ٢٠١٣، قدمت المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ماري روبنسون، إحاطة إلى المجلس بشأن آخر تطورات الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقدّمت إفادات عن الزيارة التي أجرتها فيما بين ٢٨ نيسان/أبريل و ٥ أيار/مايو إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول أخرى في المنطقة، منها أوغندا ورواندا. وركزت خلال مناقشتها مع قادة تلك البلدان والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وممثلي المجتمع المدني وفي اجتماعها في أديس أبابا مع رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي على التنفيذ الفعلي لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية الموقع في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣. ولاحظت التزام جميع الجهات المعنية بإبداء التصميم فيما تبذله من جهود من أجل إنجاح النهج الجديد الذي تتبعه الأمم المتحدة لإزاء السلام، لكنها أضافت أن الوضع يظل متسما بالهشاشة وأنه لا يمكن تحقيق نتائج إيجابية إلا برصد فعال للعملية برمتها وتوخي نهج متفق عليه لإيجاد تسوية سياسية متفاوض بشأنها وليس بالأحرى تسوية عسكرية. ودعت بالتالي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن تظل ملتزمة بمحادثات كامبالا، ودعت حركة ٢٣ مارس إلى أن تعود إلى مائدة المفاوضات دون تأخير من أجل إبرام اتفاق سلام في أقرب وقت ممكن.

ودعا أعضاء المجلس في بيانهم جميع الجهات المعنية بتسوية الأزمة، وخاصة بلدان المنطقة، إلى التقيد الصارم بالالتزامات المتعهد بها وإلى تنفيذها الفعلي. ودعوا أيضا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس إلى استئناف الحوار على الفور من أجل التوصل إلى تسوية مستدامة للأزمة. وأكدوا أن الحكومة يتعين عليها أن تظل ملتزمة بالتزاما قويا بعملية السلام الشامل وأن تنفذ في أقرب وقت ممكن الإصلاحات المشار إليها في إطار السلام والأمن والتعاون. وأبرز بعض الأعضاء ضرورة تجاوز مسألة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجعلها في خدمة التعاون الاقتصادي الإقليمي.

وفي ٨ أيار/مايو، عقد المجلس مشاورات طارئة في أعقاب هجوم نُفذ في اليوم السابق في والونغو، كيفو الجنوبية، واستهدف قافلة تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى مقتل أحد أفراد حفظ السلام الباكستانيين.

وأفاد الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليه، في إحاطته بأن التحقيقات جارية لتحديد هوية المسؤولين الذين ينبغي أن يمثلوا أمام القضاء في الوقت المناسب.

وأدان أعضاء المجلس بالإجماع ذلك الهجوم بشدة وطلبوا إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إبداء تعاون وثيق مع البعثة لإلقاء القبض على المسؤولين عن تنفيذ ذلك

العمل الإجرامي. وأعربوا عن تعازيهم لحكومة باكستان ولأسرة فرد حفظ السلام الذي لقي مصرعه، وشددوا على ضرورة تحسين سلامة وأمن جميع أفراد البعثات. وعقب الجلسة، أصدر أعضاء المجلس بياناً صحفياً أعربوا فيه عن إدانتهم للهجوم ولحالة أخذ الرهائن.

وفي ٢٩ أيار/مايو، عقد المجلس مشاورات مغلقة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية قدم خلالها الأمين العام إحاطة عن بعثته إليها وإلى دول أخرى في المنطقة دون الإقليمية قبل المشاركة في الاجتماع الأول لآلية الإشراف الإقليمية التابعة لإطار السلام والأمن والتعاون المعقود في أديس أبابا على هامش الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للاتحاد الأفريقي. وأفاد أن رئيس البنك الدولي رافقه في زيارته إلى منطقة البحيرات الكبرى. وأبدى الأمين العام تفاؤلاً بنجاح استراتيجية السلام الجديدة التي تتبعها الأمم المتحدة في المنطقة التي تتمتع بإمكانات هائلة من الموارد الطبيعية.

وأبلغ المجلس أنه وجه نظر رؤساء أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى العناصر السياسية والأمنية والاقتصادية التي يتضمنها "إطار الأمل" وإلى توطيد دعم المجتمع الدولي، وذلك ما يمثل شروطاً لا غنى عنها لإرساء أسس السلام والاستقرار المستدامين مجدداً في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي شتى أنحاء المنطقة. وفي هذا الصدد، رحب بإعلان رئيس البنك الدولي تقديم مساعدة إضافية تبلغ بليون دولار من أجل الارتقاء بمساعي التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الإقليمي التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع بلدان المنطقة.

وفي معرض إشارته إلى الأحوال السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، شجع المجلس بقوة على النظر في جميع الخيارات الممكنة من أجل المساعدة في إصلاح الوضع في البلد، بما في ذلك فرض جزاءات فردية في حق المسؤولين عن شتى أنواع الاعتداءات والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي.

ورحب أعضاء المجلس في بياناتهم بعقد الاجتماع الأول لآلية الإشراف الإقليمية ولإعلان البنك الدولي عن تقديم مساعدة مالية إضافية لدعم عملية السلام والتنمية التي بوشرت في ذلك الإطار. ودعا أعضاء المجلس جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة إلى الوفاء بالتزاماتها وإلى أن تأخذ بزمام الأمور فيما يتعلق بالأدوات التي وضعت من أجل عملية السلام قصد إرساء الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في المنطقة.

وشددوا بصفة خاصة على ضرورة قيام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنفيذ إصلاح قطاع الأمن. وأدان أعضاء المجلس أيضاً استئناف أعمال القتال فيما بين الجيش

الكونغولي وحركة ٢٣ مارس، ودعوا الحكومة والمتمردين إلى استئناف الحوار بينهما على الفور.

واقترح أحد الوفود بأن يحذو المجلس حذو الأمين العام ويقوم بتنظيم زيارة إلى المنطقة يكون من شأنها دعم عملية السلام التي تؤيدها الأمم المتحدة دعما سياسيا قويا.

وأعربت بعض الوفود عن القلق للأعمال التحضيرية الجارية بمبادرة من الأمانة العامة لاستخدام طائرات بلا طيار في بعثات أخرى لحفظ السلام، ولا سيما في كوت ديفوار. وأكدت أنه لا يمكن تعميم هذه الممارسة إلا بعد تقييمها على نحو مستفيض إثر اختبارها من قبل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشارت وفود أخرى إلى استعدادها لدعم استخدام تلك الطائرات في بعثات غير بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون إجراء ذلك التقييم.

ليبيا

في ٧ أيار/مايو، أجرى المجلس حوارا تفاعليا غير رسمي بشأن الحالة في ليبيا مع فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية.

وتطرقت المدعية العامة إلى مسألة الطعن في مقبولة قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي أمام المحكمة، وضرورة تأمين حماية وأمن القضاة والمدعي العام للمحكمة وموظفيها خلال أدائهم لمهامهم.

وبعد الملاحظات الاستهلاكية، ركز أعضاء المجلس مناقشتهم على الطعون في مسألة المقبولة، حيث أكد الكثير من أعضاء المجلس على أن ليبيا تجسد مثالا كاملا ومختبرا للتكامل العملي في إطار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأكد آخرون على ضرورة ألا تتنافس المحكمة مع المحاكم الوطنية، وضرورة حماية قضاة المحكمة ومدعيها العامين وموظفيها، والتعاون مع المحكمة وتقديم الدعم لها. وأشارت المدعية العامة إلى أنه من المهم أن يتابع المجلس المسائل المتعلقة بالمحكمة عن طريق بيانات رئاسية أو قرارات، وأيضا من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بقضايا معينة.

وفي ٨ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية عن الحالة في ليبيا. وأشارت المدعية العامة إلى أن المجلس كان قد أحال الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأوضحت أنه منذ أن قدمت ليبيا طعوننا بشأن مقبولة قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي أمام المحكمة، علق مكتبها التحقيقات في القضيتين المذكورتين ريثما تبث دائرة الإجراءات التمهيدية في الأمر. وذكرت أن تلك الدائرة لها

وحدها اختصاص إعلان عدم قبول القضيتين أمام المحكمة. وأفادت بأن مكتبها فتح تحقيقات بشأن مسؤولين في النظام السابق يشتبه في ارتكابهم لجرائم ولكنهم يعيشون حالياً خارج الأراضي الليبية. وأضافت أن مكتبها يجري أيضاً تحقيقات بشأن جرائم ارتكبتها القوات المتمردة، بما في ذلك اضطهاد وطرد جماعات عرقية، مثل جماعات تاويرغا التي اهتمت بدعم نظام القذافي. وأجرى مكتبها مناقشات تمهيدية أولية مع السلطات الليبية من أجل إحراز التقدم في تلك التحقيقات داخل ليبيا وخارجها على حد سواء.

وأثنى عدد من أعضاء المجلس على التقدم الذي أحرزته ليبيا في إرساء الانسجام والاستقرار الاجتماعيين، ودعوا السلطات الليبية إلى تعزيز تلك الإنجازات باحترام حقوق الإنسان ومناهضة الإفلات من العقاب.

وأشار كل أعضاء المجلس تقريباً إلى أنه وفقاً لمبدأ التكامل، على المحكمة أن تقرر ما إذا كانت ترغب في تأييد الطعن في المقبولة الذي قدمته ليبيا وتمكين ليبيا من التحقيق في قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي وإجراء المحاكمات بشأنهما. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن القلق إزاء قدرة ليبيا على كفالة مراعاة أصول المحاكمات، حيث أنه يبدو أن السلطات الليبية لا تسيطر على كامل الأراضي وأن سيف الإسلام القذافي لا يزال محتجزاً في الزنتان في قبضة المتمردين.

ورأى عدة أعضاء في المجلس أنه في حين أسهمت إحالة مجلس الأمن للوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية في النهوض بإصلاح نظام العدالة في ليبيا، فلا تزال الكثير من التحديات المعقدة ماثلة فيما يتعلق برغبة السلطات في إجراء تحقيقات ومباشرة إجراءات قضائية على المستوى الوطني. وأشار عدة أعضاء في المجلس إلى أنه يجب على ليبيا أن تحترم قرارات دائرة الإجراءات التمهيدية بشأن المقبولة كيفما كانت نتيجتها. وأشار بعض الأعضاء إلى أنه ينبغي للمحكمة أن تواصل دور الإشراف الذي تضطلع به في الإجراءات القضائية حتى ولو أيدت الدائرة الطعون التي قدمتها ليبيا بشأن المقبولة.

وأثنت الوفود على التحقيقات والمحاكمات بشأن الجرائم التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا. وأكدت بعض الوفود عدم إحراز التقدم فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبتها المتمرّدون الليبيون، وفيما يتعلق بالجرائم التي يدعى أنها ارتكبت خلال العمليات العسكرية التي نفذت في ليبيا بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي.

وفي ١٣ أيار/مايو، وفي أعقاب الهجوم المنفّذ في بنغازي، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه أعضاؤه بأشدّ العبارات الهجوم القاتل الذي خلف العديد من القتلى والجرحى. وأعربوا عن عميق تعاطفهم مع أسر ضحايا هذا العمل وحكومة ليبيا وشعبها وعن خالص

تعازيهم لهم. وأكدوا على ضرورة تقديم مدبري الهجوم إلى العدالة، وحثوا الدول كافة على التعاون بنشاط مع السلطات الليبية في هذا الشأن، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة.

السودان وجنوب السودان

في ٩ أيار/مايو، عقد المجلس أولى مشاوراته في الشهر بشأن السودان وجنوب السودان. وأشار المبعوث الخاص للأمين العام، هايلي مينكير يوسف، في عرضه أمام المجلس بشأن الحالة فيما بين البلدين إلى الحادث المأساوي الذي وقع في ٤ أيار/مايو في منطقة أبيي وأسفر عن مقتل أكبر زعماء قبيلة الدينكا نقوك وأحد أفراد حفظ السلام في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وإصابة ثلاثة أفراد آخرين. وأفاد بأنه التقى على إثر الحادث خلال زيارته للبلدين برئيسي السودان وجنوب السودان وبعدد من كبار المسؤولين في البلدين. وناقشوا نهجا مختلفة لمعالجة الأسباب الجذرية للتراع ولإيجاد سبل لتسوية المسائل العالقة. وأضاف أن الرئيسين أجريا بعد الحادث اتصالات منتظمة واتخذا إجراءات استباقية لتهدئة الأوضاع. ودعا إلى اتخاذ إجراءات فورية بجعل أبيي منطقة خالية من السلاح وإلى إجراء تحقيق ذي مصداقية وشفاف في الحادث. وحث أيضا الطرفين معا على الإسراع بإنشاء المؤسسات المؤقتة في أبيي، بما فيها الإدارة ودائرة الشرطة. ولاحظ المبعوث الخاص فيما يتعلق بمسألة المحادثات المباشرة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال بأنه ينبغي للطرفين معا قبول مشروع إعلان النية المشتركة الذي قدمه فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وقال أيضا إن ثمة احتمال لكي تمتد الأعمال العدائية المرتكبة في جنوب كردفان والنيل الأزرق إلى أنحاء أخرى من السودان، ولكي تفتح الجبهة الثورية السودانية جبهة جديدة في شرق البلد. وأفاد أيضا بأن كلا الطرفين اتفقا على وقف القتال لمدة أسبوع واحد من أجل إتاحة تنفيذ برنامج تحصين الأطفال. وأضاف أن الجبهة الثورية السودانية تسعى إلى البرهنة على أن لها خطة ذات مرام وطنية. ولا يتيح وضع مشروع دستور جديد الفرصة فقط لمعالجة مشاكل جنوب كردفان والنيل الأزرق، بل أيضا المسائل المتعلقة بالحكومة ومشاركة جميع المناطق في تسيير شؤون البلد.

ورحب أعضاء المجلس بالإجراءات الاستباقية التي اتخذها الرئيسان بعد وقوع حادث ٤ أيار/مايو. وأشادوا بالتزام فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، مشددين على الحاجة إلى رصد التقدم الذي يحرزه الطرفان. وأكدوا أن الطرفين أبديا في الآونة

الأخيرة رغبة في المضي قدما في تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) وأنه ينبغي للمجلس دعم الطرفين وفريق الاتحاد الأفريقي.

وأصدر أعضاء المجلس بشأن حادث ٤ أيار/مايو المأساوي بيانا صحفيا في ٦ أيار/مايو أدانوا فيه الهجوم الذي نفذته عناصر من قبيلة المسيرية، وأعربوا عن تعازيهم لأسر من قتلوا في هذا الهجوم ولقبيلة دينكا نقوك والحكومة إثيوبيا ولقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ورحبوا بإعلان حكومة السودان عن فتح تحقيق عاجل وشفاف ومستفيض ومحيد في الحادث، وبتعهداتها بتقديم المنفذين إلى العدالة.

وفي ١٦ أيار/مايو، نظر المجلس، في إطار مشاورات مغلقة، في تقرير اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. وقدمت ماريا كريستينا برسيبال، رئيسة اللجنة والممثلة الدائمة للأرجنتين، تقريراً عن أنشطة اللجنة خلال الفترة من ٧ شباط/فبراير إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣.

وأفادت بأن اللجنة أجرت مشاورات غير رسمية مع أعضاء فريق الخبراء الجديد، قبل فترة الستة أشهر المزمع أن يقضوها في السودان. وأضافت أن أربعة فقط من الخبراء الخمسة، مع استثناء الخبراء المالي، الذين حصلوا على تأشيرات دخول واحد لمدة شهرين توجهوا إلى السودان. وأشارت إلى أنها تحدثت إلى الممثل الدائم للسودان الذي أكد لها أن أي شخص يمكن أن يهدد أمن السودان سيمنع من الدخول إلى البلد، وأن على مجلس الأمن أن يضع ذلك في الحسبان لدى تعيين الأعضاء الجدد في الفريق. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن أسفهم لرفض تسليم تأشيرة الدخول إلى الخبراء المالي، وعن استيائهم من المعوقات الإدارية التي تعرقل أعمال الخبراء.

ولاحظت الرئيسة بأن اللجنة قبلت اقتراح الفريق تقديم التقرير المرحلي بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ وتقرير منتصف المدة بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ والتقرير الختامي بحلول ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤. واعتمدت اللجنة أيضا القائمة المستكملة للجهات من الأفراد والكيانات الخاضعة لحظر السفر وتجميد الأصول.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تفاقم الأوضاع الأمنية في دارفور. ودعا بعض الأعضاء إلى مواصلة جهود توعية الدول التي تقدم المعونة العسكرية إلى السودان نظرا إلى أن الأسلحة الموردة إلى ذلك البلد يمكن أن تستخدم في دارفور. وأعربوا أيضا عن استيائهم من الانتهاكات المتواصلة لنظام الجزاءات، وأشاروا إلى أنه ينبغي أن يبرز التقرير الختامي لفريق الخبراء انتهاكات القانون الإنساني الدولي وأن يضمن معلومات عن تجنيد الأطفال.

وحدث أعضاء المجلس جميع الأطراف المعنية بالتزاع في دارفور، وبخاصة الحركات المسلحة التي لم توقع على وثيقة الدوحة، على وقف الأعمال العدائية واحترام القانون الإنساني الدولي والمشاركة الكاملة وغير المشروطة في التوصل إلى تسوية سلمية للتزاع. وأشاروا إلى أهمية فرض جزاءات ضد كل من يعرقل استعادة السلام في دارفور.

وفي ٢٣ أيار/مايو، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إلى المجلس خلال مشاورات مغلقة إحاطة بشأن الحالة بين السودان وجنوب السودان وقدم تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ أيار/مايو عن الحالة في أبيي.

وذكر أنه لم تطرأ فيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان أي تطورات هامة بشأن المسائل العالقة منذ العرض الأخير أمام المجلس، وبأن المفاوضات المباشرة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال ستستأنف في مطلع حزيران/يونيه. وأشار إلى أن حكومة السودان اتهمت جنوب السودان بدعم المتمردين في السودان على إثر الهجمات التي نفذتها مؤخرا الجبهة الثورية السودانية. وأشار إلى أن الرئيسين سيلتقيان في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو. وحدث المجلس والمجتمع الدولي على حض الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما.

وأدان أعضاء المجلس الهجمات التي نفذتها الجبهة الثورية السودانية وحثوا الطرفين على استخدام الأدوات المتاحة، ولا سيما القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، من أجل تسوية الخلافات فيما بينهما. وأدان بعض أعضاء المجلس عمليات القصف الجوي وأعربوا عن أسفهم لأنه تعذر على المجلس أن يتفق على توجيه رسالة إلى الطرفين وتحميل المسؤولية كلما لزم الأمر، في إشارة ضمنية إلى مشروع البيان الرئاسي المقترح من الولايات المتحدة الأمريكية الذي لم يتمكن المجلس من اعتماده.

وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، أفاد الأمين العام المساعد في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام (S/2013/294) أن الحالة ظلت هادئة بوجه عام في منطقة أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رغم وقوع عدة حوادث كان أخطرها هجوم ٤ أيار/مايو على قافلة القوة الأمنية المؤقتة لأبيي ووفد من قبيلة الدينكا نقوك. وقال إن الطائفتين لا تزالان مسلحتين وبأن القوة الأمنية المؤقتة لأبيي تواصل تنفيذ استراتيجيتها المتعددة الجوانب لمنع نشوب التزاع والتخفيف من حدته. غير أن الفراغ الناتج عن الافتقار لأي مؤسسات إدارية أو أي مؤسسات لحفظ القانون والنظام لا يزال يشكل عبئا شديدا على القوة الأمنية المؤقتة لأبيي.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية، قال إن تقدما ضئيلا للغاية أُحرز على صعيد تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. فالطرفان لم يسويا بعد منازعتيهما بشأن تشكيل مجلس منطقة أبيي، وبحول ذلك أيضا دون إنشاء المؤسسات المؤقتة الأخرى، وهي إدارة منطقة أبيي ودائرة شرطة أبيي. وفضلا عن ذلك، لم يحرز أي تقدم نحو تسوية الوضع النهائي لأبيي.

وحت الأمين العام المساعد قيادة الطائفتين، المسيرية والدينكا نقوك، على كفالة عدم حمل أفرادهما للأسلحة داخل منطقة أبيي وإقامة حوار بين الطائفتين من أجل تخفيف حدة التوترات. وحت أيضا الطرفين على اتخاذ تدابير فورية من أجل كفالة انسحاب كافة العناصر المسلحة غير المأذون لها بالكامل ومنع دخول تلك العناصر إلى منطقة أبيي. وطلب إلى مجلس الأمن الموافقة على زيادة القوام المأذون به للعنصر العسكري للقوة الأمنية المؤقتة لأبيي بعدد من الأفراد يبلغ ١ ١٢٦ فردا.

وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم لتدهور الحالة الأمنية في منطقة أبيي. وحثوا الطرفين على الوفاء بالتزامتهما فيما يتعلق بأبيي ودعوا الرئيسين إلى النظر في مسألة الوضع النهائي للمنطقة. وأبدوا تأييدهم لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ولمقترح زيادة قوام العنصر العسكري للقوة بعدد من الأفراد يبلغ ١ ١٢٦ فردا.

وفي ٢٩ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٠٤ (٢٠١٣) الذي مدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ ورفع الحد الأعلى المأذون به للقوات إلى ٣٢٦ ٥ فردا لتمكين القوة من توفير الدعم الكامل للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وحت المجلس حكومتي السودان وجنوب السودان، في جملة أمور، على اتخاذ خطوات فورية لتنفيذ تدابير بناء الثقة بين كل من الطائفتين في منطقة أبيي، وحت جميع هذه الطوائف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في جميع معاملتهما، والكف عن الأعمال أو البيانات التحريضية التي قد تؤدي إلى صدامات عنيفة.

وأعاد ممثل جنوب السودان التأكيد على التزام بلاده بالتعاون مع مجلس الأمن في بيان أدلى به بعد اتخاذ القرار. وأثنى على عمل القوة الأمنية المؤقتة وعلى الأهمية الحاسمة لإسهام إثيوبيا بقوات. وقال إن زيادة الحد الأعلى لأفراد القوة من شأنها أن تدعم الاستقرار في المناطق الحدودية الفاصلة بين الدولتين. ودعا إلى إجراء تحقيق دولي لتحديد أسباب حادث ٤ أيار/مايو ٢٠١٣.

وأعرب ممثل السودان عن ترحيبه بتمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي وبزيادة قوام قواتها لتمكينها من رصد المنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح. وأعلن أن بلده أدان الحادث الذي وقع مؤخرا في أبيي وأصر على أن يجري بشأنه تحقيق وعلى إلقاء القبض على

مرتكبيه ومحاكمتهم. وختم قائلا إن بلده حريص على تطبيع علاقاته مع جنوب السودان، وإن جنوب السودان ينبغي له احترام الاتفاقات التي وقعها والامتناع عن دعم المتمردين.

غينيا - بيساو

في ٩ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة تلتها مشاورات مغلقة بشأن الحالة في غينيا - بيساو ركزت بوجه خاص على تقييم ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

وقال خوسيه راموس - هورتا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، في سياق عرضه لتقرير الأمين العام (S/2013/262)، إن التواطؤ بين النخبة السياسية والجيش هو السبب الجذري لفشل القيادة في غينيا - بيساو، الأمر الذي يسفر عن انتهاكات لحقوق الإنسان وتفشي الإفلات من العقاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات في ذلك البلد. وأضاف أن التطورات السياسية التي شهدتها البلد في الآونة الأخيرة كانت إيجابية، وشملت التوقيع، في ٣٠ نيسان/أبريل، على اتفاق بين الجهات صاحبة المصلحة في البلد بشأن الانتقال السياسي والاعتماد المرتقب لـ "ميثاق جديد لنظام الحكم" وخريطة طريق لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٣، وتشكيل حكومة انتقالية شاملة للجميع في غضون فترة قصيرة. وأبرز أيضا ضرورة قيام المجتمع الدولي بتعزيز دعمه لغينيا - بيساو من أجل تشجيع إعادة إرساء النظام الدستوري، والاستقرار في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، والتنمية.

وأدلى ببيانات أيضا كل من ماريا لويسا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو في لجنة بناء السلام؛ وجواو سواريس دا غاما، الممثل الدائم لغينيا - بيساو؛ وويوسوفو بامبا، الممثل الدائم لكوت ديفوار، باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وأنطونيو غوميندي، الممثل الدائم لموزامبيق، باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

وخلال المشاورات، أفاد أعضاء المجلس بأنه من الأهمية بمكان مواصلة الضغط على أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو من أجل كفالة إسهام المشاورات الجارية في التعجيل باعتماد ميثاق جديد لنظام الحكم، وذلك بهدف إجراء الانتخابات بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وحث الأعضاء الممثل الخاص على ممارسة الضغط على القادة السياسيين في غينيا - بيساو من أجل حملهم على بذل مزيد من الجهود الدؤوبة لمكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات. وأعربوا عن أسفهم إزاء إنهاء وجود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا - بيساو بسبب نقص الموارد، وشددوا على ضرورة إيجاد آلية مناسبة لتبادل المعلومات عن الظاهرة ومعاقبة المتجرين بالمخدرات. إلا أن مقترح الأمين العام بشأن إنشاء

فريق خبراء معني بالاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو لم يرَ فيه جميع أعضاء المجلس أكثر السبل فعالية للتصدي لهذا التحدي.

وفي ٢٢ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٠٣ (٢٠١٣) الذي مدد بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤، مع تعديل محور تركيزها على نحو ما أوصى به الأمين العام لتمكين المكتب أولاً من دعم العودة إلى النظام الدستوري من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، ثم المساعدة، بعد الانتخابات، على تعزيز المؤسسات الحكومية الديمقراطية من خلال إجراء إصلاحات، ولا سيما في قطاعي الأمن والعدالة، وعلى مكافحة الإفلات من العقاب ومكافحة الاتجار بالمخدرات. وبشأن هذه النقطة الأخيرة، أعرب المجلس عن الحاجة إلى وجود قوي للأمم المتحدة في غينيا - بيساو من أجل مكافحة تلك الظاهرة، وشجع شركاء البلد على الإسهام في دعم عودة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى غينيا - بيساو. وفي القرار، طلب المجلس أيضاً إلى الأمين العام إيجاد عنصر معني بمكافحة المخدرات داخل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، مع تزويده بالخبرة المناسبة، من أجل توفير معلومات أفضل عن تلك الظاهرة. ودعا المجلس الممثل الخاص للأمين العام إلى إطلاع اللجنة المنشأة بموجب القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) على جميع المعلومات ذات الصلة، خصوصاً فيما يتعلق بتنفيذ الفقرتين ٦ و ٧ منه.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٥ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة علنية تلتها مشاورات بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعرضت مارغريت فوغت، الممثلة الخاصة للأمين العام، تقرير الأمين العام خلال تلك الجلسة.

وشارك في الجلسة أيضاً كلٌّ من نيكولاس تيانغاي، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى، والممثل الدائم لتشاد، متحدثاً باسم رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وقالت الممثلة الخاصة في الإحاطة التي قدمتها إن الحالة الأمنية والإنسانية في البلد تتدهور باطراد نتيجة لعمليات نهب وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، والاعتداءات بجميع أشكالها، والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. وأضافت أن البلد في حالة من الانهيار تستوجب إعادة بناء كل شيء ويعاني من عجز يستحيل معه، حتى بعد استعادة الأمن، تسجيل الناجحين من أجل كفالة عملية انتخابية موثوق بها وإعادة إرساء نظام منتخب ديمقراطياً. وأعربت عن أسفها لأنه على الرغم من

وجود إطار محدد جيدا للانتقال السياسي، يستند إلى اتفاقات ليرفيل ونتائج مؤتمرات القمة الاستثنائية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ما زال ميشيل دجوتوديا، رئيس المرحلة الانتقالية، يحكم بموجب المراسيم، بل إنه زعم لنفسه سلطة عزل رئيس الوزراء من منصبه. وحثت الممثلة الخاصة على تقديم الدعم القوي لرئيس الوزراء، الذي يمثل الوجه ذا المصادقية والشرعية لعملية الانتقال في جمهورية أفريقيا الوسطى، من قبل المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة التي ينبغي أيضا أن تكفل أمنه المعرض لتهديد متزايد.

ومن أجل الوفاء بأشد احتياجات شعب جمهورية أفريقيا الوسطى إلحاحا، أوصت باتخاذ التدابير التالية: النشر العاجل لقوة دولية لحماية السكان المدنيين، على أن يلي ذلك إطلاق برنامج يتمتع بمقومات النجاح لإصلاح القطاع الأمني؛ واعتماد مجلس الأمن على وجه السرعة لجزءات فردية ضد المتمردين المسؤولين عن الإساءات والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بغرض وضع حد لتلك الأعمال وللإفلات من العقاب؛ وإعادة تشكيل المجلس الانتقالي الوطني، في أقرب وقت ممكن، بحيث يصبح أكثر تمثيلا لمختلف الجماعات السياسية الاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع التحديد الواضح والدقيق لمسؤوليات رئيس المرحلة الانتقالية ورئيس الوزراء؛ وتعبئة التمويل اللازم، ليس فقط لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المشردين، ولكن أيضا لتفادي أزمة غذاء حادة في البلد.

وقال رئيس الوزراء في بيانه إن بلده يواجه أزمة أمنية وإنسانية وسياسية غير مسبوقة، في ظل انهيار كامل لمؤسسات الدولة، وشيوع الفوضى والفلتان، علاوة على التفكك الكامل للجيش وتلاشي إنفاذ القانون. وفي ضوء هذه الحالة، دعا المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، إلى الاستجابة بلا إبطاء. ودعا إلى تقديم الدعم الخارجي لاستعادة السلام والأمن، وتوفير المساعدة المالية والإنسانية، وإعادة بناء بلده. وطلب من الأمم المتحدة تعيين مقرر خاص للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان من أجل ملاحقة مرتكبيها ومن يرعاهم في المحاكم الوطنية والدولية على السواء.

وشدد ممثل تشاد على ضرورة أن يمد المجتمع الدولي يد العون إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل منع انتشار الآثار الضارة للأزمة على امتداد المنطقة.

وخلال المشاورات التي تلت الجلسة العلنية، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أعربوا عن شجبهم وإدانتهم لاستمرار الإساءات والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، ونهبوا الجناة ومن يرعاهم إلى أنهم سيخضعون للمساءلة عن أعمالهم أمام

العدالة. وأكدوا الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لاستعادة الأمن ووضع حد للانتهاكات، ودعوا إلى تعزيز بعثة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على وجه السرعة من أجل توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل.

وسط أفريقيا

في ٢٩ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة علنية للنظر في تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وعن المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة (S/2013/297). وعرض التقرير أبو موسى، الممثل الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا.

وقال إن الحالة العامة في المنطقة تتسم بالاستقرار النسبي في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، مع استثناءين هامين يتمثلان في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث تسود الفوضى منذ استيلاء ائتلاف "سيليك" على السلطة بالقوة، والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية المنكوب بتواتر القلاقل. وأشار أيضا إلى أنشطة جيش الرب للمقاومة التي تطرح تهديدا للسكان المدنيين في البلدان التي تنشط فيها الجماعة المسلحة. وخلال الشهور الأخيرة، اتخذ مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا عددا من المبادرات في المنطقة من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بصنع السلام وبناء السلام.

وبالنظر إلى كل هذه التحديات، شدد على ضرورة أن تتخذ بلدان المنطقة التدابير المناسبة للتصدي لمشكلة بطالة الشباب المتزايدة التي تمثل تهديدا محتملا للسلام والاستقرار في وسط أفريقيا، وظاهرة الصيد غير المشروع للفيلة، حيث تُستخدم تجارة العاج غير المشروعة في تمويل أنشطة الجماعات المتمردة المسلحة.

ورحب أعضاء المجلس في البيانات التي أدلوا بها بالتقدم الذي أحرزته بلدان وسط أفريقيا في تعزيز الديمقراطية والحوكمة الاقتصادية، لكنهم أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد استيلاء "سيليك" على السلطة. وفيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، كرر أعضاء المجلس دعمهم القوي لاستراتيجية مكافحة تلك الجماعة المسلحة. ورحبوا بالاستراتيجية وقيام مفهوم العمليات المتبع في فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي. وشدد عدة أعضاء على ضرورة تعاون جميع دول المنطقة مع المحكمة الجنائية الدولية عن طريق تنفيذ الأوامر الدولية بالقبض الصادرة في حق جوزيف كوني ومساعديه الرئيسيين.

وفيما يتعلق بجهود مكافحة القرصنة في البحار، رحب أعضاء المجلس بعقد مؤتمر القمة المقبل لرؤساء دول وحكومات وسط وغرب أفريقيا، في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣، بشأن هذه المسألة، وأعربوا عن الأمل في أن تسهم نتائج المؤتمر في تعزيز استراتيجية مكافحة تلك الآفة.

وفي ختام الجلسة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2013/6) رحب فيه باستنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح المعتمدة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن حالة الأطفال المتضررين من أعمال جيش الرب للمقاومة في سياق التزاع المسلح، ودعا إلى تنفيذها تنفيذا كاملاً.

وشجع المجلس أيضاً الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على العمل معاً، بما في ذلك من خلال التقييمات الميدانية المشتركة، للتوصل إلى تصور عملياتي مشترك للقدرات ومناطق العمليات الحالية لجيش الرب للمقاومة، والتحقيق في شبكاته اللوجستية والمصادر المحتملة لما يتلقاه من دعم عسكري وتمويل غير مشروع، بما في ذلك ما يُدعى من ضلوعه في صيد الفيلة غير المشروع وما يتصل بذلك من عمليات التهريب.

أوروبا

البوسنة والهرسك

في ١٤ أيار/مايو، أجرى المجلس مناقشته نصف السنوية بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. وعرض فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، تقريره (انظر S/2013/263) الذي غطى الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأشار إلى أن البلد لم يحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلا القليل من التقدم نحو تحقيق الأهداف التي أعلنتها والمتمثلة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتعود هذه الحالة إلى الأزمات السياسية المتكررة في البلد والموقف العدائي لبعض قادته تجاه اتفاق دايتون للسلام.

وخلال المناقشة التي تلت الإحاطة، شجع أعضاء المجلس القادة السياسيين للبوسنة والهرسك على تنفيذ الإصلاحات اللازمة للمضي بالبلد قدماً. وأعرب أحد الأعضاء عن الرأي القائل بأن تقرير الممثل السامي لم يعرض تحليلاً موضوعياً للحالة في البوسنة والهرسك ودعا إلى إلغاء مكتب الممثل السامي. غير أن أعضاء آخرين، في المقابل، قالوا إن المكتب لا يمكن إلغاؤه بسبب عدم تحقق أي من الأهداف الخمسة الضرورية (الاتفاق على قسمة

ممتلكات الدولة، وقسمة ممتلكات الدفاع، وديمومة المركز الخاص لمقاطعة برتشكو، والاستدامة المالية، وترسيخ سيادة القانون) ومن الشرطين الضروريين (التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، والتقييم الإيجابي للحالة) لإغلاقه. وقال عضو آخر إنه ينبغي تقليص المكتب إلى حجم يتناسب مع مسؤولياته المتبقية.

قبرص

في ٣٠ أيار/مايو، قدم ألكسندر داونر، المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، إحاطة إلى المجلس في جلسة المشاورات غير الرسمية المعقودة بشأن جهود المساعي الحميدة التي يبذلها في سبيل استئناف المفاوضات بين طائفتي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك منذ انتخاب نيكوس أناستاسياديس رئيسا لقبرص في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣.

ورحب بعض أعضاء المجلس بالإعلان عن استئناف المفاوضات بين الطرفين، منوهين في الوقت نفسه إلى أنهم يفهمون أن السلطات القبرصية تعطي أولوية قصوى لمواجهة الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي يعاني منها البلد.

وحثت عدة وفود الأمم المتحدة على مواصلة الاضطلاع بدورها في دعم الطرفين من أجل إعادة بناء الثقة بين الطائفتين خلال الأزمة الاقتصادية الحالية.

الشرق الأوسط

لبنان (تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤))

في ٨ أيار/مايو، عقد المجلس مشاورات مغلقة عرض أثناءها تيري رود - لارسن، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) التقرير نصف السنوي للأمين العام عن تنفيذ القرار.

وقال المبعوث الخاص إن الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد أي تقدم ملحوظ في تنفيذ القرار، ولا سيما في ما يتعلق باحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية والجهود الرامية إلى ضمان وحدة البلد واستقلاله السياسي. وأشار إلى أنشطة الجماعات المسلحة، مؤكدا أن حل جميع الميليشيات في لبنان ونزع أسلحتها لم يتحقق بعد. ولا تزال عمليات قهریب الأسلحة عبر الحدود مستمرة، كما أن الحدود السورية اللبنانية لم يجر ترسيمها بعد. وأضاف أن جيش الدفاع الإسرائيلي واصل انتهاك المجال الجوي اللبناني. وقال إن الأزمة السورية أثرت تأثيرا خطيرا على الحالة السياسية في لبنان. ولا يجري تنفيذ سياسة الرئيس ميشال سليمان المتمثلة في النأي بلبنان عن تلك الأزمة تنفيذا كاملا. وفي المجال الاجتماعي، يعاني

لبنان ضغطا شديدا نتيجة للاجئين لديه، حيث استقبل لبنان بالفعل أكثر من ٥٤٠.٠٠٠ من السوريين وأبقى الحدود مفتوحة دوما بالرغم من عمليات القصف والضربات الجوية التي قتلت وجرح عددًا من المواطنين اللبنانيين.

وأعرب أعضاء المجلس في البيانات التي أدلوا بها عن بالغ القلق إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وشددوا على ضرورة وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها الدولية. وأعربوا عن أسفهم لامتداد النزاع السوري إلى داخل لبنان، ولا سيما العنف الطائفي والأزمة الإنسانية التي تسبب فيهما في ذلك البلد. وأهابوا بجميع الأطراف في النزاع السوري أن تحترم حياد لبنان. وأعرب العديد من أعضاء المجلس أيضا عن القلق إزاء انتهاك إسرائيل للمجال الجوي اللبناني ودعوا إسرائيل إلى وقف تلك الانتهاكات والانسحاب من شمال لبنان. وإضافة إلى ذلك، شددوا على ضرورة استكمال ترسيم الحدود السورية اللبنانية دون إبطاء من أجل إنهاء عمليات تهريب الأسلحة الجارية في المنطقة.

عملية السلام في الشرق الأوسط

في ٢٢ أيار/مايو، قدم روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إحاطة إلى المجلس في جلسة علنية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وقال المنسق الخاص في الإحاطة التي قدمها إن الاستقرار في الشرق الأوسط يقتضي العمل على جبهتين دبلوماسيتين: البحث عن حل للنزاع السوري واستئناف المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، حيا الجهود التي تبذلها إدارة الولايات المتحدة، بما في ذلك الالتزام الشخصي لكل من الرئيس باراك أوباما ووزير الخارجية جون كيري، لإيجاد سبيل لكسر الجمود في عملية السلام. وأبرز أيضا الاهتمام المتجدد للجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الإقليمي بهذه القضية، الأمر الذي يعود الفضل فيه جزئيا إلى الزيارات التي أجراها الأمين العام لجامعة الدول العربية ووفد من الوزراء والقادة العرب إلى واشنطن في نيسان/أبريل ٢٠١٣، والتي أعيد التأكيد خلالها على أهمية مبادرة السلام العربية، التي اقترحت لأول مرة في عام ٢٠٠٢. وأفاد عن وقوع عدد من الحوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بينها القيود الإسرائيلية على الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس الشرقية وحالات الاحتجاز الإداري.

وبشأن الجمهورية العربية السورية، أبرز المنسق الخاص تصاعد العنف وتدهور الأزمة الإنسانية. وقال إن للأزمة السورية انعكاسات في منطقة عمل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ورحب بمبادرة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لجمع أطراف الأزمة السورية على مائدة المفاوضات، وحث جميع الجهات صاحبة المصلحة على التعاون لهذا الغرض.

وبالإشارة إلى لبنان، قال المنسق الخاص إن الأزمة السورية تضع ذلك البلد تحت ضغوط في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. وأفاد عن وقوع حوادث قصف للأراضي اللبنانية انطلاقاً من الجمهورية العربية السورية، وعن انخراط عدد كبير من المقاتلين اللبنانيين في النزاع السوري، لا سيما من حزب الله.

واختتم كلامه قائلاً إن إنهاء النزاع في الجمهورية العربية السورية مسألة بالغة الإلحاح، ولكن في الوقت نفسه من الخطير افتراض أن تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أقل أهمية. وأكد أن المخاطر المتصاعدة على الاستقرار الإقليمي حقيقية، وأنه من الضروري أن يعمل الجميع معاً لوضع أسس مستقبل أفضل للشرق الأوسط.

وخلال المشاورات المغلقة التي تلت الإحاطة، رحب أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها إدارة الولايات المتحدة من أجل استئناف المفاوضات المباشرة. وأعلن وفد الولايات المتحدة أن وزير الخارجية جون كيري سوف يقوم ببعثة أخرى إلى المنطقة تبدأ في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣.

وأعرب أغلب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الراهنة في المنطقة، بما في ذلك الإعلان عن خطة جديدة لبناء ٣٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية والحصار المتواصل لقطاع غزة. واعتبروا أيضاً أن القيود على الحرية الدينية في القدس الشرقية تثير قلقاً شديداً. وأدان الكثير من الأعضاء إطلاق صواريخ من قطاع غزة على إسرائيل، وقالوا إنه ينبغي للطرفين ضبط النفس وتعزيز الثقة المتبادلة والالتزام باستئناف المحادثات المباشرة.

وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، رحب الأعضاء بمبادرة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لعقد مؤتمر في جنيف يجمع جميع الأطراف معاً، بما في ذلك البلدان المتضررة من الأزمة السورية.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

فيما يتعلق بالحالة الراهنة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، أصدر أعضاء المجلس في ٧ أيار/مايو بياناً صحفياً أدانوا فيه احتجاز أربعة من حفظة السلام من الكتيبة الفلبينية التابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من قبل عناصر مسلحة

تابعة للمعارضة السورية داخل المنطقة المحدودة السلاح بالقرب من الجَمَلَة وطالبوا بإطلاق سراحهم فوراً ودون شروط.

وفي ١٦ أيار/مايو، أصدر المجلس بيانا صحفيا بشأن هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وفي ذلك البيان، أدان أعضاء المجلس الحادث الذي وقع في ١٥ أيار/مايو، والذي احتجرت فيه مجموعة من العناصر المسلحة المناهضة للحكومة ثلاثة من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين ضمن فريق مراقبين تابع لهيئة مراقبة الهدنة في الجولان لعدة ساعات، ونهبت أحد مراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة داخل المنطقة الفاصلة.

المسائل المواضيعية

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

في ٧ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما تعاونها مع الأمم المتحدة.

وقد أحاط وزير خارجية أوكرانيا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ليونيد كوجارا، المجلس علماً بأولويات بلده أثناء فترة توليه رئاسة تلك المنظمة. وأشار إلى أن أوكرانيا تعتزم تحديث الأدوات السياسية والعسكرية للمنظمة ومتابعة جهود نزع السلاح ومواصلة وضع البعد الإنساني في صميم الأمن العالمي، والعمل في الوقت ذاته على تعزيز التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة. وقال إن أوكرانيا تعتزم إعطاء دفعة جديدة لتسوية التفاعلات المتعثرة أو التي طال أمدها في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما فيها التفاعلات الدائرة في ترانسنيستريا وجورجيا وناغورني - كاراباخ. وبما أن البعد الأمني يمثل محور التركيز الرئيسي لعمل المنظمة، فإن أوكرانيا ستشدد على ضرورة الاستخدام الأمثل لآليات الإنذار المبكر، ومنع نشوب التفاعلات، والتصدي للتحديات والتهديدات الجديدة التي تتجاوز الاعتبارات العسكرية والأمنية البحتة، مثل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب الإلكتروني. ويتعلق الموضوع الأساسي الآخر لفترة تولي أوكرانيا رئاسة المنظمة بالأبعاد الاقتصادية والبيئية. وتخطط أوكرانيا، خلال فترة توليها رئاسة المنظمة، لتحسين البصمة البيئية للأنشطة ذات الصلة بالطاقة، والتركيز على البعد البشري والإنساني والديمقراطي لعمل المنظمة، والعمل بشكل أكثر فعالية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وسلم أعضاء المجلس بما تقدمه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من مساهمة كبيرة في تعزيز السلام والأمن في منطقة عملياتها ورحبوا بما تبذله الرئاسة الأوكرانية من جهود في هذا الصدد. وشجعوا المنظمة والأمم المتحدة على مواصلة تعزيز التعاون بينهما بالاعتماد

على ما لديهما من خبرات من أجل تحقيق نتائج أفضل. وأعرب بعض الوفود عن الأمل في أن تستفيد المنظمات الإقليمية الأخرى مما لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خبرات في مجالات شتى، منها إجراء العمليات الانتخابية، ودعم التحول الديمقراطي، وتنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن، ومكافحة الإرهاب.

الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

في ١٠ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، ورئيسا اللجنتين المنشأتين عملاً بالقرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وهي اللجان المعنية بالجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات ومكافحة الإرهاب وبمنع حصول الجهات غير التابعة للدول على أسلحة الدمار الشامل، على التوالي.

ونياًبة عن اللجان الثلاث، أوضح رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) سبل التعاون بين هذه اللجان منذ الإحاطة الأخيرة التي قُدمت إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وكذلك اتجاهات مساعيها المستقبلية. وقدم الممثلون الدائمون لكل من أستراليا وجمهورية كوريا والمغرب، بصفتهم رؤساء اللجان الثلاث، إحاطات إلى المجلس بشأن الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها كل لجنة وفريق الخبراء التابع لها. وأعلن رؤساء تلك اللجان استعدادهم لعقد اجتماعات دورية من أجل تحسين تنسيق عملهم، لا من حيث المساعدة وتبادل المعلومات والتوعية فحسب، ولكن أيضاً في التخطيط للزيارات الميدانية وإجرائها وتدريب الموظفين. وهنأ أعضاء المجلس رؤساء اللجان الثلاث على عملهم وسلموا بأهمية التعاون والتنسيق فيما بين مختلف اللجان وأفرقة الخبراء.

وفي ١٦ أيار/مايو، عقد المجلس مشاورات لتقديم تقرير اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) عن فترة التسعين يوماً.

وقدمت رئيسة اللجنة والممثلة الدائمة للكسمبرغ، سيلفي لوكا، إحاطة إلى المجلس عن أنشطة اللجنة، ولا سيما فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، بما في ذلك إعادة تعيين الأعضاء الحاليين في فريق الخبراء، والإجراءات اللازمة لاختيار خبير ثامن، وتعديل الجدول الزمني لتقديم تقارير الفريق، وصوغ مذكرة جديدة بشأن المساعدة على التنفيذ على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢٢ من ذلك القرار، وتحديث المذكرات الحالية المتعلقة بالمساعدة على التنفيذ. وأبلغت الرئيسة المجلس بأن اللجنة سبق أن وافقت على صيغة محدثة من المذكرة توفر معلومات لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها بموجب قرارات

المجلس ١٧١٨ (٢٠٠٦)، و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، و ٢٠٨٧ (٢٠١٣)، و ٢٠٩٤ (٢٠١٣). وكانت اللجنة قد اعتمدت أيضا مذكرة شفوية أرسلتها إلى كافة الدول الأعضاء تسلط الضوء على العناصر الأساسية التي تضمنها القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣) فيما يتعلق بالتزامات الإبلاغ الواقعة على عاتق الدول والمنصوص عليها فيه، وتبلغ تلك الدول بالمعلومات المستكملة الواردة في القائمة الموحدة وقوائم الأصناف المحظور تصديرها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو استيرادها منها.

وأفادت الرئيسة بأن اللجنة لم تتلق أي تقارير تنفيذ وطنية خلال الفترة قيد الاستعراض، على الرغم من المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة ١١ من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، والفقرة ٢٢ من القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، والفقرة ٢٥ من القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣). وتعكف اللجنة على النظر في اقتراح الرئيسة عقد جلسة إحاطة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء المهتمة بالموضوع، في تاريخ توافق عليه اللجنة، لموافاتها بمعلومات عن عمل اللجنة والفريق في إطار جهود التوعية التي تبذلها اللجنة للنهوض بتنفيذ التدابير الواردة في القرارات ذات الصلة. ولقد أُدرج هذا الاقتراح أيضا في برنامج العمل المنقح الذي تنظر فيه اللجنة حاليا.

وأشار أعضاء المجلس مرة أخرى إلى إدانتهم القوية للتجربة النووية الثالثة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣. وأكدوا من جديد على ضرورة الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وإحلالها من الأسلحة النووية من خلال الحوار والتفاوض، ودعوا إلى استئناف المحادثات السداسية الأطراف. وفيما يتعلق بالتقرير، حث أعضاء المجلس اللجنة على مواصلة جهودها، وشددوا على ضرورة تعاون الدول الأعضاء مع اللجنة تعاونا تاما.

السلام والأمن في أفريقيا

في ١٣ أيار/مايو، أجرى المجلس مناقشة حول موضوع "تحديات مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق الحفاظ على السلم والأمن الدوليين". وقد ترأس الجلسة رئيس توغو، السيد فور إسوزيمنا غناسينغي شخصيا.

وقال الأمين العام، في الإحاطة التي قدمها إلى المجلس، إن الإرهاب يشكل تهديدا للسلام والأمن والتنمية في أفريقيا. وقد رسخت الجماعات المتطرفة والكيانات الإرهابية، مثل حركة الشباب وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجودها في عدة أجزاء من القارة. ومع ذلك، فقد أُحرز تقدم كبير صوب استعادة الاستقرار في الصومال منذ طرد حركة الشباب من عدة مواقع استراتيجية في البلد. ولكن، إذا أراد المجتمع الدولي الحفاظ على هذه

المكاسب وتعزيزها، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون والتنمية والحوكمة السياسية. وبدون اتباع نهج شامل ومستدام لمكافحة الإرهاب، ثمة خطر يكمن في دفع هذا التهديد ببساطة من منطقة إلى أخرى. ومن الضروري أيضا تعزيز تنسيق الجهود المبذولة على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي. ورحب بالمبادرات التي اتخذتها عدة منظمات إقليمية ودون إقليمية لصوغ استراتيجيات لمكافحة الإرهاب، وهو ما سيساعد الأمم المتحدة على تحديد التهديدات والتحديات المشتركة، وترتيب أولويات سبل التصدي لها، وتعزيز التعاون، وتحسين التنسيق، وتوجيه المساعدة الدولية إلى الموضوعات والمجالات التي تكون في أمس الحاجة إليها.

وأطلع المدير العام لفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، عبد الله شيهو، المجلس على أنشطة فريقه الرامية إلى مكافحة الإرهاب من خلال التدابير التي اعتمدها دول المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما لمكافحة غسل الأموال.

وقال رئيس توغو في البيان الذي أدلى به إن الإرهاب يرتبط بالفقر وضعف الحكم والفساد والتخلف. ولقد قضى الإرهاب، في المناطق التي ترسخ فيها، على أي إمكانية لتنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإذا لم تُزوّد الحكومات الأفريقية بالوسائل التي تمكنها من اتباع سياسات فعالة ومستدامة لمكافحة الإرهاب عن طريق حرمان الجماعات الإرهابية من جيوشها، فهناك احتمال خطير أن تتمكن تلك الجماعات لا من توطيد نفوذها في محورها الإرهابي الممتد من موريتانيا إلى نيجيريا وتوسيع نطاقه وصولا إلى القرن الأفريقي فحسب، وإنما أيضا توفير منطقة غير خاضعة لحكم القانون للمتجربين من جميع أنحاء العالم. وأكد أن تقديم استجابة متعددة الجوانب، لا استجابة عسكرية حصرا، هو السبيل الأوحى لاحتواء الجماعات الإجرامية الإرهابية المتجربة بالمخدرات. وقال في هذا الصدد إنه لا بد من العمل على القضايا الأمنية إلى جانب مشاكل التنمية وتعزيز حقوق الإنسان. وصرح قائلا إن المجتمع الدولي يحتاج بالتالي إلى وضع استراتيجية تتجلى في عدد من المبادرات السياسية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية بالتشاور مع البلدان المعنية. وفي الختام، حثّ البلدان الشريكة على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ورحب في هذا الصدد بالقرار الذي اتخذته ١١ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بفرض ضريبة على المعاملات المالية الدولية.

وأشار ممثلو الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في البيانات التي أدلوا بها، إلى تجدد الأعمال

الإرهابية، وبخاصة في أفريقيا، وشددوا على ضرورة قيام المجتمع الدولي باتخاذ التدابير المناسبة لمكافحتها.

وأقر أعضاء المجلس أيضا بأنه على الرغم مما بذله المجتمع الدولي من جهود متضافرة على مدى العقد الماضي لوضع حد لهذه الظاهرة، فإن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في أفريقيا. وأقروا بأنه ما لم يبد المجتمع الدولي التزاما حقيقيا، فإن "محور عدم الاستقرار" الممتد من مالي إلى الصومال يمكن أن يصبح غير قابل للزوال وأن يحول القارة الأفريقية بأكملها إلى مرتع خصب للمتطرفين ونقطة لشن الهجمات الإرهابية على نطاق أوسع في جميع أنحاء العالم.

وارتأى أعضاء المجلس أن النهج الأنسب للتصدي لهذه المشكلة يشمل تهيئة ظروف اجتماعية واقتصادية وبيئية أفضل، مع التركيز على التعليم وتوظيف الشباب. وتحقيقا لهذه الغاية، دعوا إلى اعتماد نهج شامل لزيادة النمو الاقتصادي، وتعزيز الحكم الرشيد، والحد من الفقر، وبناء قدرات الدول، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية، ومكافحة الفساد، خصوصا في أفريقيا، ولكن أيضا في مناطق أخرى.

وأوصوا أيضا بتشديد مراقبة الحدود وتنظيم الأنشطة العابرة للحدود تعزيزا للسياسات الملائمة والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الضرورية، ولا سيما بهدف تحقيق التكامل بين الاقتصادات الأفريقية.

وفي البيان الرئاسي الذي اعتمد في تلك الجلسة (S/PRST/2013/5)، لاحظ المجلس بقلق بالغ أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين والتمتع بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول، وأنه يقوض الاستقرار والرخاء في أفريقيا، لا سيما في ظل تفشي هذا التهديد، مع تعاظم الأعمال الإرهابية في مختلف مناطق العالم، بما في ذلك الأعمال المرتكبة بدافع التعصب والتطرف.

ولاحظ أيضا تغير طابع الإرهاب وسماته في أفريقيا، وأعرب عن قلقه من الصلات التي تربط في كثير من الحالات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، وشدد على ضرورة تحسين تنسيق الجهود على كل من المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي بما يعزز مساعي التصدي على النطاق العالمي لهذا التحدي الخطير الذي يهدد السلم والأمن الدوليين.

وأكد المجلس مجددا ضرورة قيام الدول الأفريقية بالعمل على نحو وثيق ومباشر عن طريق الهيئات ذات الصلة التابعة للاتحاد الأفريقي وسائر الأطر الإقليمية من أجل تنفيذ تدابير معززة في مجالات التعاون والمساعدة المتبادلة والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والمدعين العامين

والقضاة، سعياً إلى إضفاء مزيد من الفعالية على المساعي الجماعية المضطلع بها في أفريقيا، وإلى جعل هذه المساعي أكثر استباقاً في مكافحة الإرهاب على وجه التحديد، وشدد على ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة وفقاً للقانون الدولي، لكي تشمل حماية الحق في الحياة وحقوق الإنسان الأخرى في أفريقيا.

وأخيراً، دعا المجلس الأمين العام أيضاً إلى أن يقدم، في غضون ستة أشهر، تقريراً موجزاً يتضمن مسحاً وتقييماً شاملياً لما قامت به منظومة الأمم المتحدة من أعمال لمساعدة الكيانات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، بهدف مواصلة النظر في الخطوات التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد.

وفي سياق مكافحة الإرهاب، أصدر المجلس في ٢٤ أيار/مايو بياناً صحفياً بشأن الهجمات الإرهابية التي وقعت في مدينتي أغاديز وأرليت بالنيجر، في ٢٣ أيار/مايو. وأدان أعضاء المجلس بأشد العبارات تلك الهجمات، التي أعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا مسؤوليتها عنها، والتي أسفرت عن سقوط العديد من القتلى والجرحى. وأعربوا للأسر ضحايا هذه الأعمال الشنعاء عن عميق تأثرهم وخالص تعازيهم.

الإرهاب

في بيان صحفي صدر في ١٣ أيار/مايو، أدان أعضاء المجلس بأشد العبارات الهجمات الإرهابية المميتة التي وقعت في ١١ أيار/مايو في ريجانلي بتركيا، والتي أسفرت عن مقتل ٤٦ شخصاً على الأقل وجرح العشرات. وأعربوا للأسر ضحايا هذه الأعمال الشنعاء وإلى حكومة وشعب تركيا عن عميق تعاطفهم وخالص تعازيهم.

وفيما يتعلق بالبنود ذات الصلة بآسيا المدرجة في جدول أعمال المجلس في ٢٦ أيار/مايو، أصدر أعضاء المجلس بياناً صحفياً بشأن الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢٤ أيار/مايو في كابل يدين بأشد العبارات هذا الهجوم الذي أعلنت حركة الطالبان مسؤوليتها عنه والذي استهدف مجمع مباني إحدى المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وهي المنظمة الدولية للهجرة، مما أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى، من بينهم مصابون من موظفي المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية.

المحاكم الجنائية الدولية الخاصة

في ٢٥ أيار/مايو، أصدر المجلس بياناً صحفياً بشأن مساهمة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في مكافحة الإفلات من العقاب. وقد أشار فيه أعضاء المجلس إلى أن عام ٢٠١٣ يوافق الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار المجلس ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ

٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣، الذي أنشأ المجلس المحكمة بموجبه بالإجماع. وأقروا بمساهمة المحكمة في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي.

ورحب أعضاء المجلس بالحلول المرتقب لموعد بدء عمل فرع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وشددوا على أن إنشاء الآلية عملاً بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) عنصر أساسي لضمان ألا يترك إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة باب الإفلات من العقاب مفتوحاً أمام الهاربين المتبقين وأمام أولئك الذين لم ينته النظر بعد في الطعون التي قدموها. وأكد أعضاء المجلس التزامهم القوي بمكافحة الإفلات من العقاب.

الحوار التفاعلي غير الرسمي مع كينيا فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية

في ٢٣ أيار/مايو، عقد أعضاء المجلس جلسة حوار تفاعلي غير رسمي مع الممثل الدائم لكينيا، ماثاريا كاموا، في أعقاب رسالة موجهة إلى المجلس بشأن القضايا المرفوعة ضد أوهورو كينياتا ووليام روتو، اللذين انتخب أولهما رئيساً لكينيا وثانيهما نائباً له في آذار/مارس ٢٠١٣ فيما يتصل بأعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في عام ٢٠٠٧.

وعرض الممثل الدائم بالتفصيل الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب، مثل اعتماد دستور جديد، والتحقيقات التي تجريها لجنة واكي التي أوصت بإنشاء محكمة خاصة، والإصلاحات القانونية الجارية، والمحاکمات بشأن الآلاف من القضايا. وأكد استعداد السيد كينياتا والسيد روتو مواصلة تعاونهما مع المحكمة الجنائية الدولية، بيد أنه أعرب عن أمله في احترام مبدأي العدالة والسيادة. وقال إن المحكمة ليس بوسعها حماية الضحايا الكينيين أفضل من حكومة كينيا. وقال إن على المجلس أن يوجه رسالة واضحة إلى المحكمة من خلال إعلان يدعم فيه كينيا.

ولاحظ أعضاء المجلس أنه لا يوجد أي أساس قانوني لهذا الطلب، وأن الأسباب السياسية الداعمة لهذا الطلب ليست واضحة. وفهم بعض أعضاء المجلس ذلك الطلب على أنه بمثابة التماس مقدم لمجلس الأمن إما لوقف الإجراءات مؤقتاً وفقاً للمادة ١٦ من النظام الأساسي للمحكمة أو لوضع حد لإجراءات المحاكمة. وفهم بعض أعضاء المجلس الآخرين طلب كينيا على أنه يعني أن يوعز المجلس إلى المحكمة بالإسراع في الإجراءات من أجل الانتهاء من تلك القضايا في أقرب وقت ممكن.

وأكد بعض أعضاء المجلس أن على الرغم من أن المجلس لن يؤثر على أنشطة المحكمة، فإنه ليس لديهم أي اعتراض على أن ينظر المجلس بإيجاب في الطلب الكيني. وأضافوا أن

أنشطة المحكمة يجب أن تتوافق وميثاق الأمم المتحدة ومبدأ التكامل ومع ثقافات البلدان المعنية. وقال أحد أعضاء المجلس إن العدالة والسيادة لا ينبغي أن يقوض أحدهما الآخر.

وأكد أعضاء المجلس الآخرين أنه لا يجوز للمجلس التأثير في أنشطة المحكمة. وشددوا على أن كينيا طرف في نظام روما الأساسي، ومن ثم فإن المحكمة هي المحاور المناسب الوحيد لكينيا في هذا الشأن وستظل كذلك. وشددوا، علاوة على ذلك، على أن نظام روما الأساسي ينطبق، لأسباب وجيهة، على جميع الأشخاص دون أي تمييز يستند إلى صفتهم الرسمية.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507) (جلسة الاختتام)

في ٣٠ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة خاصة (جلسة الاختتام) بشأن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507). ودعيت الدول غير الأعضاء في المجلس إلى المشاركة في الجلسة بصفة مراقب. وكان الهدف من عقد تلك الجلسة تقييم العمل المنجز في شهر أيار/مايو، وتسلط الضوء على النقاط الإيجابية والسلبية، واقتراح نهج أفضل للنظر في البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس، وذلك سعياً إلى تعزيز الكفاءة.